الدراسة الصوتية عند علماء التجويد
- المسائل التركيبية -

الطالبة : مهدي رفيعة

جامعة سطيف2 : محمّد لمين دباغين.

ملخّص:

ترمي هذه الورقة إلى التعريف بالدراسة الصوتية عند علماء التجويد بوصفها حلقة من حلقات الدرس العربي، وتبيين قيمتها العلمية، حيث اتسمت بأصالة في المنهج وإتقان في التطبيق، ينسجم وخصوصية المادة المدروسة؛ أي: "كلام الله العزيز". كما ترمي إلى إبراز بعض ما كشف عنه الدرس الصوتي الحديث من مسائل فونولوجية هامة تنبئ عن وعي نظري وعمقِ تحليلٍ، من مثل مسألة: الأصل والفرع، والمماثلة، والمخالفة، وهي مسائل صوتية تدرس على مستوى المحور التركيبي.

Abstract:

This paper aims to introduce the phonetics of the scholars of Quran Recitation (Tajweed) as a link of the Arabic studies and to demonstrate its scientific value, as it was characterized by authentic method and proficient practice, which is concordant with the specificity of the studied material, namely the 'Holy Quran'. It also aims to highlight some of the important phonological issues revealed by the modern phonetics which predict a theoretical awareness and a depth of analysis, such as the question of principal, accessory, assimilation and dissimilation, which are phonologic issues, taught at the syntagmatic axis level.

- **الكلمات المفاتيح :** التجويد، الصوتية، الأصل، المخالفة، مسائل، التركيبي.

تمهيد: يعد علم التجويد، حلقة من حلقات الدرس الصوتي العربي، وهو علم يقوم، أساسا، على البحث في: المعرفة بكيفية إخراج "الصوت اللغوي" من مخرجه، وإعطائه حقَّه، ومستحقه؛ بهدف "تحسين تلاوة القرآن العظيم من جهة مخارج الحروف وصفاتها، وترتيل النّظم المبين بإعطاء حقّها من الوصل والوقف والمد والقصر والإدغام والإظهار والإخفاء والإمالة والتفخيم والترقيق والتشديد والتخفيف والقلب والتسهيل ... وغير ذلك"[1].

ومن خلال هذا التعريف الوارد في "كشف الظنون" يتجلى للمتلقي التقسيم الثنائي لمسائل علم التجويد الموافق للتقسيم الحديث لمسائل علم الأصوات في مستويين: نطقي، وتركيبي. إذ يعالج الأول منهما– ومجاله علم الأصوات العام – مخارج الأصوت وصفاتها، ويختص الآخر – ومجاله الفونولوجيا[2] – بالأحكامَ أو الآثار الناشئة عن التجاورات الصوتية في السياقات اللغوية الخاصة بلسان معيّن، وتتحدد عيّنة هذا المجال في علم التجويد في: "كلام الله العزيز" –وهو سياق لغوي رفيع تتطلّب دراسته إجادة ودقة– وتتنوّع مسائله في هذا المستوى التركيبي، بين ما هو مقطعيّ، مثل: الإدغام، والإظهار، والإخفاء، والتفخيم، والترقيق، والتشديد والتخفيف، والقلب، والتسهيل، وما يعتبر تطريزي، مثل: الوصل، والوقف، والمد، والقصر.

ويتخصص هذا البحث، في الكلام عن بعض مسائل المحور التركيبي، وصفا وتعريفا، موزعة بين ثلاث تصنيفات، وهي كالتالي:

- أوّلا: تصنيف الأصوات اللغوية، إلى أصل وفرع.
- ثانيا: تصنيف صفات الأصوات إلى أصلية وعرضية.
- ثالثا: تصنيف المسائل الصوتية بين المماثلة والمخالفة.

أوّلا– تصنيف الأصوات اللغوية إلى أصل وفرع:

جدير بالذكر البدء بما يمكن اعتباره "مبادئ أوّلية" في بناء صرح علم التجويد، استنادا إلى بعض أسس نظرية الفونيم الحديثة، بحيث يتبيّن للقارئ ضمنيّة الوعي لدى علماء التجويد، للمفهوم الذهني للصوت اللغوي –عامّة– أو ما يُسمى بـ"الفونيم".

فحديثا تبلور مفهوم الفونيم في النظرية الوظيفية من مجموع ملامحه، والتي تجعله متميّزا بخصائص ماديّة تارةً، وتجريدية، أخرى.

فالفونيم، بوصفه مفهوما ماديّا، يُعد ناتج عملية تحليل صوتي للسان بشري معيّن، مضبوط بمدى تحققه الوظيفي على مستوى الدال، فهو لذلك: "أصغر وحدة صوتية ينتهي إليها التحليل"[3]، وأمّا بوصفه مفهوما تجريديّا، فهو: وحدة وظيفية تتمتّع بحزمة من الخصائص المميزة والتمييزية.[4] وهاتان الخاصتان هما أساس "الوظيّفية" و"الاستقلاليّة" التي تميّز بينها وبين الوحدات الصوتية الأخرى، وبينها وبين أنواعها الأدائية[5] كذلك.

والملاحظ –في حدود البحث– شبه إجماع لدى الدارسين الأوائل منهم خاصة، بعدم تطرّق علماء التجويد إلى مثل هذه المفاهيم النظرية في دراساتهم الصوتية، بسبب توجّههم إلى الممارسة والتطبيق العملي بصفة خاصّة، بالإضافة إلى اعتمادهم على المفاهيم الصوتية المبلورة عند علماء العربية مثل الخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه وغيرهم، وذلك ليس عيبا أو تفريطا منهم وإنّما هو امتداد لتلك الدراسات وتخصيص لجزء مستقل منها، فدراساتهم لم تأتِ مستقلّة، وإنّما هي حلقة من حلقات الدرس الصوتي العربي، وأمّا الدليل على وعيهم الضمني، بأصل المفهوم في المستوى التجريدي فهو: تطرّقهم إلى مسألة الأصل والفرع، في التمييز بين الصوت اللغوي وأداءاته، من خلال التفرقة بين صفاته الأصلية، ونظيرتها العارضة، وهو تقسيم نتج عن وعيهم بكينونة الصوت وتحققه في صور نطقيَّة مختلفة.

1 – الأصوات الأصلية:

اختلف علماء العربية في أصل الحروف، ومن ثم في عددها، على رأيين: فقائل بالتسعة والعشرين، وقائل بالواحد والثلاثين، والأوّل منهما: حكم البصريين بالاتفاق "فهم يجعلون الألف المدّية غير الهمزة، ويجعلون الواو والياء حرفين سواء كانا مدّيين أو لا"[6]؛ أمّا علماء التجويد، فقد قالوا بالرأي الثاني، لإدراكهم – بحسب أحد الدارسين– بأنَّ (الواو) و(الياء)، يختلف حالهما في السياق الصوتي المعيّن، فقد يأتيّان مدًّا، أو لِينًا صحيحين؛ ومن ثم، فمقتضى القياس – بحسب المرعشي – عدّهما أربعة، ومن ثم، تصير الحروف الأصلية واحدا وثلاثين".

ويرجع د. "أيمن سويد" علّة التّقسيم الأخير إلى قول "الخليل" باختلاف مخرج الصوت[7]، كونه مدّا أو غير مدّ؛ إلا أن الأفضل فيه، رأي القائل بمبدأ التّجاور، بحيث تُسْبَقُ (الواو) و(الياء) الساكنتان، بوصفهما حرفي لِيْنٍ صحيحيْن،

بحركة من غير جنسيهما، وهي (الفتحة)، على عكس المديّتين المسبوقتين وجوبا بحركة من جنسيهما(الضمّة، والكسرة)، في نحو: جِيءٌ/جَيْءٌ – سِيْمَ/ سَيْم – كِيْلَ/كَيْلٌ. فقد تغيّر معنى اللفظ، بتغير حركة ما قبل الصوتين، فالأولى منها أفعال ومقابلاتها مصادر. وفوق هذا كلّه هناك من يضيف تقسيما آخر، يمكن من خلاله عدّهما؛ أي (الواو والياء) ستّة حروف، مثلما هو واضح في قول أحدهم: "وإما أن تكونا غير مديّتين ولا لينتين وهذا إذا تحركتا نحو أَنْ يَأْتِيَ، ونحو وَوُضِعَ.".

وبغض النظر – عن هذه الاختلافات التقسيمية – يلحظ المتلقي تأمّل علماء التجويد في أصل المسألة الصوتية اللغوية، وما يؤكّد ذلك انتباههم إلى عدم تحقق بعض الافتراضات، الناتجة عن عمليات تقليبية، من قولهم : "أما الياء الساكنة المضموم ما قبلها ، والواو الساكنة المكسور ما قبلها فقد تقدم عدم ورودها فى القرآن ولا فى اللغة."[8] وهو دليل على تأمّلهم النظري في الفرضيات والممكنات، وإن لم يبسطوا القول فيها، فلخصوصية درسهم التطبيقي.

2- الأصوات الفرعية:

للأصوات الأصول فروع، وقد بيّن ابن الجزري، صحّة تلاوة القرآن الكريم بها، في بعض القراءات، كما بيّن ما هي هذه الفروع في قوله: " ولبعض هذه الحروف فروعٌ صحّت القراءة بها، فمن ذلك الهمزة المسهّلة بين بين فهي فرع عن الهمزة المحقّقة ومذهب سيبويه أنّها حرف واحدٌ نظرا إلى مطلق التسهيل، وذهب غيره إلى أنّها ثلاثة أحرف نظرا إلى التفسير بالألف والواو والياء، ومنه ألفا الإمالة والتفخيم وهما فرعان عن الألف المنتصبة، وإمالة بين بين لم يتعدّها سيبويه، وإنما اعتدّ الإمالة المحضة، وقال: التي تُمال إمالة شديدة كأنها حرف آخر قرُب من الياء. ومنه الصّاد المشمّمة وهي التي بين الصّاد والزّاي فرع عن الصاد الخالصة وعن الزّاي. ومنه اللاّم المفخمة فرع عن المرققة، وذلك في اسم الله تعالى بعد فتحة وضمة وفيما صحّت الرواية فيه عن ورش حسبما نقله أهل الأداء من مشيخة المصريين."[9]. ويستخلص من هذا التعريف خمسة أصوات فروع – باعتبار إطلاق سيبويه – وهي:

1 – الهمزة المسهّلة بين بين، وهي: فرع من الهمزة المحقّقة.

2 – 3 – ألفا : الإمالة والتفخيم، وهما: فرعان من الألف المنتصبة.

4 – الصّاد المُشمّمة، وهي فرع من الصّاد الخالصة ومن الزّاي.

5 – اللّام المفخّمة، وهي فرع من المُرقّقة.

وقد تُضاف إلى تلك الخمسة: النّون والميم المخففتان، والياء المشممة صوت الواو.[10] لتصبح ثمانية. وواضح أن مقياس التّجاور على المحور التركيبي له تأثيره الكبير في هذا النتاج التفريّعي، مثل اجتماع الهمزتين، وتأثر لام لفظ الجلالة لمجاورتها الفتحة والضّمة، وكلها لا تخرج عن قواعد التلاوة، في القراءات المختلفة.

أوّلا– تصنيف صفات الصوات اللغوي إلى أصلية وعرضية :

تعرّف الصّفة في أصل اللغة بأنّها: "ما قام بالشيء من المعاني الحسية والمعنوية، فالحسّية كالبياض والطول والمعنويّة كالعِلم."[11]، وأمّا في الاصطلاح فهي: "كيفيّة عارضة للحرف عند حدوثه في في المخرج"[12]؛ وتأتي إما لتمييز الصوت عمّا يشاركه في المخرج أو لتحسّين النطق به[13]، فهي بمثابة المحكّ والمعيار لنقائه وخلوصه من الشائب. والصفات سبع عشرة، وتصنف هي الأخرى، بحسب الأصل والفرع.

1–أصول الصفات وفروعها:

أ – الأصلية:

وهي ما يعبّر عنه بـ "حق الحرف"؛ أي صفاته الذاتية اللازمة له، والتي لا تفارقه بحال من الأحوال[14]، فبها يتميّز عن غيره، ويكتسب استقلاليته ووظيفته التمييزية لمعاني الكلام[15]. وهي نوعان ضدّية، ولا ضد لها. فذوات الأضداد عشرة؛ جمعها ابن الجزري في قوله[16]:

صفاتها: جهر ورِخو مستفل منفتح مصمتة، والضد قلْ
مهموسها: فحثّه شخص سكت شديدها لفظ: أجد قط بكتْ
وبين رخو والشديد: لِن عمر وسبع علوٍ: خص ضغط قظ حصرْ
وصاد ضاد طاء ظاءٌ: مطبقة وفرّ من لب: الحروف المذلقة

فهي إذًا، خمس في مقابل خمس: جهر وهمس، شّدة ورّخاوة وتوسط بينهما، استعلاء واستفال، إطباق وانفتاح، إذلاق وإصمات.[17]وأمّا التي لا ضدّ لها، فأشهرها – عندهم –: سبع، جُمِعت في قول الناظم:

صفيرها: صاد وزاي سين قلقلة: قطب جد، واللين
واو وياء سكّنا، وانفتحا قبلهما، والانحراف : صحّحا

في اللام والرا، وبتكرير جعل وللتفشي: الشين، ضادا: استطْل

فهي، إذا: الصفير، والقلقلة، واللّين، والانحراف، والتكرار، والتفشي، والاستطالة.[18]

ب – العَرضية:

وهي ما يعبّر عنه بـ "مستحق الحرف" وتعرض له أثناء التركيب، تارةً، وتنفك عنه أخرى، بحسب موضعه من الأصوات.[19] وهي إحدى عشر صفة: الإظهار، والإدغام، والتفخيم، والترقيق، والمدّ، والقصر، والتحريك، والإسكان، والسكت، والقلب، والإخفاء[20]، مجموعة في قول الناظم :

إظهار إدغام وقلب وكذا إخفا وتفخيم ورق أخذا

والمد والقصر مع التحرك وأيضًا السكون والسكت حكي

ويُصنّف هذين القسيمين إلى صنيفين آخرين، بحسب درجتي القوّة والضعف، ووظيفتي التمييز والتحسين، وتفصيله في ما يلي[21]:

2– قوّة الصفات وضعفها:

بيّن د.الحمد – في دراسة له– بأنّ المرجع الأوّل في قضية قوة الصّفة من ضعفها هم علماء التجويد، إذ هم أوّل من فصّل القول فيها، ومجمل القول فيها، ما يلي:

أ– **الصفات الضعيفة:**

ووسمُ الصّفة بالضعف ناتج عن كيّفية نطقها بالدرجة الأولى، ووقعها على السمع من حيث: الهمس، والرّخاوة، والاستفال، والانفتاح، والذلاقة، واللين. وهذه صفات إن كثرت، وزادت نسبتها على حساب مقابلاتها القويّة عُدَّ الصّوت ضعيفا.

ب – الصفات القويّة:

وتعمل بعكس الأولى، فما إن زادت نسبتها، وأربت على مقابلاتها عدَّ قويًّا[22]، وهي: الجهر، والشدة، والاستعلاء، والإطباق، والإصمات، والصفير، والقلقلة، والانحراف، والتكرير، والتفشي، والاستطالة، والغُنَّة.

وتتأثر نسبة الكثرة أو القلة، هنا، بتأثر الصوت بما يجاوره من أصوات أخرى في سياقه.

3– وظيفة الصّفات:

تصنّف الصفات بقسميها الأصلي والعرضي، بحسب وظيفتها في السياق الصوتي، فهي إمّا تمييزية للمعاني، أو مجرّد تحسينية لنغمة الصوت، ويعد المرجع الأول فيها – كذلك – إلى علماء التوجيد، حيث بيّن د. "جبر" في دراسته، **انفراد** علماء التجويد، بمعالجة هذا النوع المسائل، ومجمل القول فيها فيما يلي:

أ– الوظيفة التمييزية:

ورد في كتاب "نهاية القول المفيد" قول صاحبه: "ولولا الهمس الذي في السين لكانت زايا، وكذلك لولا الجهر في الزاي لكانت سيِّنًا، إذ قد اشتركا في المخرج والصفير والرخاوة والانفتاح والتّسفل، وإنَّما اختلافا في الجهر والهمس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين افترقا في السمع"[23]. وقد روى صاحب "معجم علوم القرآن"عن علماء التجويد وصيّتهم بتبيين نوعٍ من الحروف في مقابل أخرى على مستوى الكلمة بحيث يراعى تغيّر معناها، قبل إزالة أي صفة تمييزية عن أحد حروفها[24]. فقال: "إذا وقعت الظاء في كلمة تُشبه كلمة أخرى بالذال بمعنى آخر، وجب البيان للظاء لئلا ينتقل إلى معنى آخر، وذلك نحو قوله الله تعالى في سورة الإسراء: ﴿وما كان عطاء ربك محضورا﴾؛ أي ممنوعًا، فهو بالظاء، فبيِّنه لئلا يشتبه في اللفظ بقوله: ﴿إنّ عذاب ربك كان محذورا﴾ فهذا بالذال من الحذر"[25].

ب– الوظيفة التحسينيّة:

والتحسين، صفة يُعنى بها: إضفاء نغمة وجرسًا موسيقيا خاصًا على الصوت دون أن يكون ذلك سببًا للتّمييز بينه وبين الأصوات الأخرى. وبالرغم من أن هذا التعريف يوحي بمجازية الوظيفة هنا، إلا أنّ الملاحظ تضمّنه لها على نحو خاص، مثلما هو واضح في صفة القلقلة، التي اعتنى بها علماء التجويد عناية خاصّة، فعرّفوها بأنّها: "صويت زائد يشبه النبرة"، وحددوا حروفها المعنيّة بها والمجموعة في عبارة (قطب جد)، والتي تتميّز بقلة الوضوح في التلاوة؛ بسبب اجتماع الشدة والجهر، ومنعهما جريان الصوت والنَّفَس فيها فلا تكاد تبين إلا بإحداث هذه النبرة، وأوضحوا مواضعها التي يجب أن تكون أبيّن فيها، مثل: الوقف.[26] وقد لاحظ بعض المحدثين هذا الشذوذ التصنيفي عند علماء التجويد، ومثّلوا لذلك بصفة الغنّة التي اعتبروها صويتا مميزا للنّون والميم في الإخفاء[27]، وبحروف الذلاقة ل، ر، ن التي لا يمكن التمييز بينها إلّا بالاعتماد على الصّفة المحسّنة لكل واحد منها[28]. وقد يبرّر ذلك اعتمادهم مقياسا معيّنا، ربّما وضّحته

المسألة الضدية حين قابلوا بين المميز من الصّفات والمحسّن منها، بناء عليها؛ فالمميزة هي ذات الأضداد، والمحسّنة هي التي لا ضدّ لها؛ وكما هو معروف فإنّه لا تخلو قاعدة من شاذ.

ثالثا- تصنيف المسائل الصوتية بين المماثلة والمخالفة

صنّف الأصواتيون المحدثون المسائل الصوتية بحسب الكيفيّة التي حدّثت بها عملية التأثير والتأثر، وأوضحوا أن هناك عمليات تعمل على التأثير بالتماثل، وأخرى على التأثير بالتخالف، فما التماثل وما التخالف، وما الإجرءات المصنّفة تحت كل واحد منها؟

1 – التماثل ومسائله:

التماثل أو المماثلة يُعنى بها تلك العملية الإجرائية القائمة على التعديل التكييفي لصفات الصوت اللغوي، والتي تكون نتيجة لمجاورته صوتًا لغويا آخر، يعمل على جذبه للتماثل معه، وقد يكون هذا التماثل كليّا كما قد يكون جزئيّا، ومن بين المسائل الصوتية التي عالجها علماء التجويد، والتي تدخل ضمن هذا المصطلح: الإدغام، والإقلاب، والإبدال، والتفخيم والترقيق.

1-الإدغام:

عرّفه ابن الجزري بقوله: "وأما الإدغام فهو عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفا واحدًا مشددا، وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يُراد إدغامه حرفا على صورة الحرف الذي يدغم فيه، فإذا تصيّر مثله حصل حينئذ مثلان، وإذا حصل مثلان وجب الإدغام حكما إجماعيا، فإذا جاء نصّ بإبقاء نعت من نعوت الحرف المدغم فليس ذلك الإدغام بإدغام صحيح، لأن شروطه لم تكتمل، وهو بالإخفاء أشبه، قال أبو الأصبغ: وقد أطْلَقَ عليه هذا الاسم بعض علمائنا، وهو قول شيخنا أبي العباس رحمه الله."[29] فابن الجزري هنا يصف عملية الإدغام بتقنيّة المماثلة بحيث يصيران صوتًا لغويا واحدًا مرّكبا، وقد أكّد على كلّيتها بالاجماع الاصطلاحي، الذي يخرج منه بمجرد الإبقاء على صفة من صفات الصوت المتأثّر، من الإدغام إلى الإخفاء، وهذا ما جعل بعض العلماء يسمون الإدغام إخفاء، فكأن هذا الأخير جزء من الأوّل؛ وإن كان الإجماع على فصلهما نوعين اثنين. وللإدغام شروط، بحسب المدغم والمدغم فيه، وموضعهما في الكلام، ومنها أنّه: يشترط – وجوبا – التقاء المدغم بالمدغم فيه، إمّا خطًّا ولفظا، أو خطًّا دون

اللفظ، ويمتنع كونه لفظا لا خطّا[30]، فالأول مثل (الهاءان) في "وتحسبونَه هيّنا" والثاني (النون) و(الراء) في "مِّن رَبّهم"، والثالث (النونان) في "أنَا نذير".

1– 2 – طبيعة الأصوات التي يجري عليها الإدغام:

حدّد علماء العربية شروط لطبيعة أصوات الإدغام، وبيّنوا بأنها لا تخرج عن هذه الثلاثة: التماثل، والتجانس، والتقارب، وتفصيلها كالتالي[31]:

- **فالتماثل:** أن يتحدّ الصّوتان مخرجا وصفة. مثل (الرّاءين) في "غفورٌ رَحيم".
- **والتقارب:** أن يتقارب الصوتان إما مخرجا، أو صّفة، أو كلاهما معا. مثل (التاء) و(الظاء) في "كانتْ ظَالمة".
- **والتجانس:** أن يتّفق الصوتان مخرجا ويختلفان صفةً، أو العكس. مثل (التاء) و(الدال) في نحو : "اَثْقَلَت دَّعَوَا".

1 – 3 – أقسام الإدغام:

ويؤخذ في ذلك اعتبارات عدّة، منها: الحركة، والدرجة، والصّفة:

أوّلا – الكبير والصغير:

ينعت الإدغام بالكبير إذا ما تم في المثيلين المتحرّكين، وبالصغير، إذا ما تمّ بين صوتين لا حركة تفصل بينهما، سواء في كلمة أو كلمتين[32]. وتختلف كيّفيّة الإدغام، لذلك، باختلاف حركة أول المدغمين، فإن كان ساكنا تتم بخطوة واحدة: يدغم الأوّل في الثاني مباشرة، وإن كان متحرّكا تتم بخطوتين: يُسكّن الأوّل ثم يُدغم في الثاني. أمّا إذا ما روعيت طبيعة الصوتين، فإنّها تتم مع المتقاربين أو المتجانسين، في حالة كون أولهما ساكن بخطوتين؛ أي يُقلب المدغوم إلى جنس المدغم فيه، ثم يتم إدغامه فيه، مثل (النون) و(اللام) في "مِن لَّدُنَّا"، ويُنطق بهما لاما مفتوحة مشدّدة. وفي حالة كون أوّلهما متحركا فتتم بثلاث خُطوات: قلب + تسكين + إدغام، ففي نحو "خَلَقَكُم" يتم النُطق بكاف واحدة مشددة بعد اللام.

ثانيّا– التام والنّاقص:

تتفاوت نسبة التأثير بين الصوتين المتجاورين، فمنها ما يصل إلى درجة التذويب، ومنها ما يُبقي على صفة من صفات المدغم للاستدلال بها عليه؛ ويسمى

الإدغام في الحالة الأولى بالتام: أين ينعدم المدغم ذاتا وصفة، ويكون ناتج التفاعل صوتًا واحدا مشدّدا، ويتجلى خاصّة، في إدغام النون الساكنة والتنوين في مثليهما وفي الراء، وكذلك في المتماثلين عموما والمتقاربين. في نحو: "إذ ظَّلَمُوا" التي تنطق ذالها ظاءً: (إظّلموا). ويسمى الإدغام في الحالة الثانية ناقصا، ومن أمثلته إدغام المفخّم في المرقق من المتجانسين والمتقاربين، والمستعلي في المستفل، والأغن في غيره، حيث تبقى صفة "الغنة" من إدغام النون الساكنة أوالتنوين في الواو والياء، ويبقى (الإطباق) من إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية في نحو "أَحطتُ"، كما يبقى (الاستعلاء) من إدغام القاف في الكاف في نحو "ألم نخلقكم"[33].

2 – الإخفاء:

ويعرّف بأنّه: النطق بالحرف بصفة بين الإظهار والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف الأول للاستدلا ل بها عليه، وهو نوعان: شفوي وحقيقي.

أ– الشفوي:

ويتمّ فيه إخفاء الميم الساكنة قبل الباء، بسبب اشتراكهما في المخرج وتجانسهما في الانفتاح والاستفال؛ ولهذا ثقُل الإظهار، والإدغام، فعدل بهما إلى الإخفاء، الذي لا يصل إلى إعدام الميم كلية، وإنّما إضعافها وستر ذاتها، ومن أمثلته: "وهم بالآخرة" حيث تُلفظ ميم (هـمْ) السّاكنة من مخرجها الأصلي ما بين الشفتين، دونُ تحويل إلى الخيشوم، فتأتي مبعّضة مستترة الجوهر[34].

ب–الحقيقي:

ويتم فيه إخفاء النون الساكنة والتنوين، وجوبا، مع خمسة عشرة حرفا، مجموعة في قول الناظم[35] :

في خمسة من بعد عشر رمزها في كلم هذا البيت قد ضمّنتها:

صف ذا ثنا كم جاد شخص قد سما دُم طيّبا زد في تقى ضع ظالما

وينتج الإدغام الحقيقي بسبب اتصاف حال اجتماع النون الساكنة والتنوين مع أحد هذه الحروف، بالمتوسِّطة بين المباعدة والمقاربة[36]، وهي حال تثقل النطق إدغاما وإظهارا، ويُسمى حقيقيا، لتحققه فيهما أكثر من غيرهما.

3 – الإقلاب:

وأصله اللغوي تحويل الشيء عن وجهه، ويختّص بأحكام النُّون الساكنة والتنوين، مع (الباء) التي تليها؛ حيث تُقلبان ميما لتآخيهما معها في الغُنَّة، ومشاركتهما لها في المخرج.[37] ومثاله: (يُنْبِتُ) التي تلفظ (يُمْبِتُ) بمراعاة الغنّة للإستدلال بها على النّون.

4 – التفخيم والترقيق:

ويُعنى بالتفخيم امتلاء الفم بصدى صوت الحرف، فيخرج جسيمًا سمينًا وفي الصفة قويًا، وأمّا الترقيق، فيعنى به إنحاف ذات الحرف ونحوله في المخرج، وتضعيفه صفةً[38]. وتنقسم أحرف الهجاء، بالنسبة إلى هاتين الصّفتين، ثلاثة أقسام: المفخّمة دائما، وتسمى بالمستعلية، والمرقّقة دائما، والقسم الثالث: يتداول عليها الحالان بحسب موضعها من السياق وتأثّرها بما جاورها، وهي: الألف المدية، واللام، والراء[39]؛ فتأتي مرققة بمجاورتها للضعيف، وتأتي مفخّمة بمجاورتها للقوي، فمثلا: اللام في لفظ الجلالة لها حكمان متغايران:

أ–الترقيق: وذلك إذا سبقها كسر أصلي أو عارض، سواءٌ فُصل بينهما بساكن أو لا، وكذلك إذا ما تمّ وصل لفظ الجلالة بتنوين فيقلب سكونه كسرا تخلّصا من التقاء الساكنين. ومثاله: "بسمِ الله"، "يُنجِيْ الله"، "قومًا الله".

ب–التفخيم: ويأتي بها مغلّظة إذا ما تقدم لفظ الجلالة فتح، أو ضمّ، فُصل بينهما بساكن أو لم يُفصل، وكذلك في حالة الابتداء به، لتقدّم فتحة همزة الوصل على اللام.[40] وذلك في مثل: "قالَ الله"، "يعلمُهُ الله"، "سيوتينَا الله"، "وإذ قالوْا اللّهم"، "الله لا إله إلا هو".

فإذًا، كل المسائل السابقة، يمكن إدراجها ضمن مفهوم المماثلة الرّجعية والمتقدّمة، منها متصّلة ومنفصلة، تامّة وجزئية.

2– التخالف ومسائله:

يشترك مع التماثل، في كونه تعديل صوتي يخضع له الفونيم في تجاوره مع غيره في سلسلة الكلام، نتيجة لعملية التأثر والتأثير، ويفارقه بعكس عمله؛ إذ يعمل على إنشاء الخلاف بين الفونيمين المتماثلين[41]، وتعميقه في غيرهما.

وهو نوعان: متّصل، ومنفصل، فالمتّصل منه يكون في المتجاورين مباشرة دون فاصل بينهما، ويختص بالمضعّف على وجه الدّقة، أين تتم عملية التفكيك ويقلب أوّلهما إلى آخر مستقل ذاتا ومختلفا صفة. وأمّا المنفصل، فيكون بين متماثلين يفرّقهما فاصل، أين يتمّ معاملتهما كمتجاورين وإبدال الأوّل إلى آخر، أو حذفه، خاصّة مع أصوات العلّة الثلاثة أو المائعة[42]، وأكثر ما يكون عملها مع الحركات هو تسكينها.

وتكمن أهمّية المخالفة في أنّها أصل الوظيفة التمييزية في اللغات الطبيعية، ولولاها لما كانت هناك لغات مُبينة لمقاصد الأقوام، حيث تعمل على تحقيق التوازن الصوتي، بإبرازها للتقابل التمييزي بين الفونيمات، واستقلاليتها[43]، كما تعمل على تسهيل النُّطق وتخفيف ثقله الحادث بسبب تجاور ذوات الصفة والمخرج نفسيهما، وتحسين جرس الأصوات وتخفيفها على الأذن التي تنفر من اللفظة الثقيلة، على نحو ما فعل العربي مع لفظة (قيراط) التي أصلها (قرّاط) حيث أبدل (الياء) من مدغم (الرّاءين)[44]، وعلّل "العكبري" وجه الحُسن في ذلك، بتخفيف الثقل الزائد بسبب تضعيف (الرّاء) ذات الصفة التكرارية أصلا، حتى صارت في حكم الأربع[45]؛ ولذلك كلّه حَسُنَ التخالف.

وإذا ما تمّ النّظر إلى هذا النوع من العمليات، في دراسات علماء التّجويد، وجدنا أبرزها مسائل: الإظهار، والتليين، والتسهيل.

أ-الإظهار:

قال فيه ابن الجزري: "وأما الإظهار فهو ضد الإدغام، وهو أن يؤتى بالحرفين المصيّرين جسمًا واحدًا منطوقا بكل واحد منهما على صورته، موفّى جميع صفته، مخلّصا إلى كمال بنيته. وأما البيان فهو عبارة أخرى بمعنى الإظهار".[46] وأمّا القرطبي، فقد عرّفه من حيث أنَّه: "حكم يجب عند اجتماع حرفين تباعدا، إما في المخرج أو الخاصية، والأول منهما ساكن"[47].

وواضح اختلاف التعريفين فابن الجزري يتكلّم عن الحرف المدغم أو المضعّف، الذي يتم تفكيكه تقنية التخالف إظهار لصفات صوتيه وتبين استقلالهما بنيّة ووظيفة، كما ينبّه إلى قضية تعدد المصطلح للمفهوم الواحد. وأما القرطبي فقد وصف حال المتجاورين في غير المضعّف، وهما الذين قد تباعدا في إحدى خواصيهما، ولم يتم الفصل بينهما بحركة. ويصف كيفيّة الإظهار بقوله: "فأمَّا كيفيَّة

اللفظ بالمظهر فأن يكون قطعك مخرج الحرف المظهر بإسكانه وأخذك في الحرف المتحرِّك بعد في زمانٍ واحد من غير إبطاء يُوهم التشديد، ولا إزعاج يأخذ بك إلى الإقلال والتحريك، هذا مع إخلاص سكون الساكن وإشباع حركة المتحرِّك"[48]، والإظهار على هذا ثلاثة أقسام: مطلق، وحلقي، وشفوي، ويندرج تحت النوعين الأخيرين: أحكام النّون السّاكنة والتنوين والميم.

ب-الإظهار الحلقي:

وهو في الاصطلاح "إخراج النّون السّاكنة أو التنوين من مخرجهما من غير وقف ولا سكت ولا غُنَّة ولا تشديد في الحرف المظهر"[49]، ويكون إظهارهما مع أصوات الحلق الستَّة (أ، هـ، ع، ح، غ، خ) في مثل: "ينْئون"، و"غثاءً أحوى"، و"من هاد"، و"من عند"، و"من حكيم"، و"فسينغضون"، و"المنْخنقة"، و"عليمًا خبيرا".

ويوضّح ابن الجزري علّة الإظهار معها، بقوله: "والعلة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون والغنة بَعُد مخرجهما عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار ، الذي هو الأصل.".

ج-الإظهار الشفوي:

ويوجب فيه إظهار الميم السّاكنة قبل غير الباء والميم، وهي على ذلك ستّة وعشرون حرفًا، سواء أكان في كلمة أم في كلمتين[50]، نحو: "أنعمت"، "عليكم أنفسكم". وأشّد ما نبّه إليه المجوّدون هو وجوب الإظهار، والحذر من إخفاء الميم الساكنة مع (الواو) و(الفاء) خاصة، كما في قول العلامة الجمزوري[51]:

والثَّالثُ الإظْهارُ في البَقِيَّهْ من أحْرُف وسَمِّها شَفَويَّهْ
واحْذَرْ لدى واو وفَا أنْ تَخْتفي لقُرْبها والاتِّحادِ فاعْرف

بسبب قربها من الفاء مخرجا، واتّحادها مع الواو صفة، على نحو: "قُمْ فأنذر" ، و"هم وأزواجهم".

3 - التليين:

ويكون بـ"أن تجتمع واوان الأولى ساكنةٌ مضمومٌ ما قبلها طرفٌ، والثانيةُ متحرّكةٌ أوّلُ كلمة أخرى. أو ياءانِ الأولى منهما ساكنةٌ مكسورٌ ما قبلها آخر كلمةٍ وبعدها ياءٌ متحرّكةٌ في أوّلِ كلمةٍ أخرى فيكون العمل فيهما من موضع واحدٍ مع بقاءِ المدّ واللين وعدم التشديد المحيّز))[52]. كما في نحو: "وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ"،

فتقرأ "لـهُ وما أنفقتم"، فهنا اجتمع واوان، الأولى واو الوصل في الهاء وهي ساكنة قبلها ضمة، وبعدها واو مفتوحة، فهنا يكون اللين، بحيث يؤتى بالواو تامة، ولا يُتجاوز بها إلى إدغامها في أختها.

والتليين يختص بالواو والياء المديّتين، فيميزهما عن نفسيهما في حالة الصّحة، وباقي الأصوات. يقول القرطبي: "وهذا الذي ذكرنا من تليين في الواو والياء إذا كانتا حرفي مدّ ولين طرفًا: حكمٌ تمتازان به عن أنفسهما إذا لم تكونا حرفي مدّ ولين، ولم يكن فيهما مزيّة، وعن غيرهما من سائر الحروف الصّحاح إذا التقى منها حرفان مثلان أحدهما ساكن والآخر متحرك وجب الإدغام"[53].

4 – تسهيل الهمزة بين بين:

ويكون عند تجاور الهمزتين أين يحدث ثقل زائد عن الأوّل بسبب إخراج همزتين متتاليتين، والتسهيل له أربع طرق: التبديل، والحذف، والتخفيف، وما سمّي بـ "التسهيل بين بين، الذي يُعبّر عنه بـ: نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد[54] مجانس لحركتها، ويبْسُط "الدّاني" كيّفيته بقوله: "والهمزة إذا سهلت وجعلت بين بين أشير إليها بالصّدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جعلت كالياء المختلسة[55] الكسرة، وإن كانت مضمومةً جعلت كالواو المختلسة الضمة، من غير إشباعٍ. وتلك الكسرة والضمة هي التي كانت مع الهمزة، إلا أنّها مع الهمزة أشبع منها مع الحرف المجعول خلفاً منها."[56] كما في نحو: "أَأُنْزِلَ" يسهّل القراء الهمزة الثانية، بإخراجها صوتا ما بين الهمزة المحققة والواو المجانس لحركة الضّمّة.

الخلاصة:

وخلاصة القول في ما يميّز الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، في النقاط التالية:

1 – الإسهام الواضح في إغناء الدرس الصوتي العربي، وتثبيت مبادئه: مصطلحا ومفهوما وتحليلا، فقد تجلّت وفرة المصطلحات ذات الدرجة المصطلحية القوية،

2 – كينونة الوعي النظري بالتأمل الافتراضي في تجليات الصوت وصفاته، والكفاءة التصنيفية التي ميّزت بين الصوت وأداءاته: الأصل والفرع وما يميّز كل منهما، والصفات وتجلياتها: الأصلية منها والعرضية، ووظيفة كل منهما، وإمكانية تحقق الصوت من عدمه.

3 – اعتماد المنهجية العلمية من خلال الوصف الموضوعي للوضعيات الصوتية، في انسجام منهجي؛ لم يسجل عليه تناقضا مربكا في مساره، إلا بقدر ما تحتمله الطبيعة البشرية.

4– موضوعية المبادئ التي جعلتها تفرض نفسها في البحث الصوتي الحديث، باتفاقها مع أبرز مبادئ الفونولوجيا الحديثة: التجاور، التأثر والتأثير، والتصنيف: بين المماثلة، والمخالفة، والأصل والفرع، وغيرها.

5– إحكام تطبيق المبادئ على المادة، ما جعل منه محصّنا، يقبل التحديث والتطور دون التهالك.

ومن كل ما سبق، يوصي البحث بضرورة اعتماد "علم التجويد" كمادة أساسية أولية في الدرس الأكاديمي، لتخصص الصوتيات لأقسام علوم اللسان، وسيكون لذلك المكسب الكبير لتذليل صعوبة هذه المادة، الموسومة بالجفاف الفيزيائي، والافتقار الحيوي، بحسب ما تمّ ملاحظته في قاعات الدرس لدى الكثير من الطلبة.

هوامش

1 حاجي خليفة: **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى،بغداد 1941م، ج1، 353.

2 حيث نشأ علم وظائف الأصوات مطلع القرن العشرين فهو علم حديث ناتج عن تطوّر الدراسات اللغوية الحديثة التي قامت على إثر نشر محاضرات دي سوسير، وكانت بدايته على يد "نيكولاي تروبتسكوي/ Nikolai Trubetzkoy" وبعد ذلك تمّ تطويره على يد "أندري مارتينيه/ André Martinet " و"رومان ياكبسون/Roman Jackobson" بالإضافة إلى مجموعة من اللسانيين المنتمين إلى حلقة براغ، ويتكوّن من علمين متكاملين: علم الأصوات العام (Phonitique)، وعلم الأصوات الوظيفي (Phonologie)، وقد شهد هذا المصطلح الأخير، كغيره من المصطلحات الوافدة اختلافا في تلقيه بتباين طرق ترجمته إلى العربية، فقد تنوعت مقابلاته العربية واختلفت، فمنها المعرب: فونولوجيا، والفونولوجي، ومنها المترجم: علم الأصوات التنظمي، وعلم النُّظم الصوتية، وعلم وظائف الأصوات، وعلم الأصوات الوظيفي، والصوتيات الوظيفية، ودراسة اللفظ الوظيفي، والتشكيل الصوتي، وعلم الأصوات التشكيلي، والنّطقيات والترجمة الأخيرة هي ترجمة مجمع اللغة العربية.

يُنظر في ذلك:

- دبة طيب: **مبادئ اللسانيات البنوية** دراسة تحليلية ابستيمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دت، د.ط، ص 164.

- الصيغ عبد العزيز، **المصطلح الصوتي في الدراسات العربية**، دار الفكر دمشق، 1998، ص213، 214.

3 الحاج صالح، عبد الرحمن: **مدخل إلى علم اللسان الحديث** الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة (النزعة البنوية ومذاهبها)، مجلة اللسانيات، العدد 7، 1997، ص 8.

4 يُنظر: الحاج صالح، **بحوث ودراسات في اللسانيات العربية**، موفم للنشر2007، ج2، ص242، 243.

5 يُنظر: دبة ، مبادئ ، ص 172 ، 173.

6 الحمد، غانم قدوري: **الدراسات الصوتية عند علماء التجويد**، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1428هـ، 2007م، ص 149.

7 د. أيمن سويد: **برنامج اتقان التلاوة**، قناة إقرأ، على موقع اليوتيوب : ((https://www.youtube.com/watch?v=F8VKj2af7Zk)) تاريخ الدحول : 2/2/ 2017 م ، الساعة 20:26.

8 محمود بن علي بسّة المصري: **العميد في علم التجويد**، تح: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة، الإسكندرية، ط1، 1425هـ، 2004 م.

9 ابن الجزري، شمس الدين: **النشر في القراءات العشر**، تح: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دت، د.ت، ص201.

10 نفسه، ص 149. وكذلك: أبو الوفا، على الله بن علي: **القول السديد في علم التجويد**، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1424هـ، 2003 م، ص143.

11 صفوت محمود سالم: **فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد**، دار نور المكتبات، جدة، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ، 2003م، ص37.

12 نفسه.

13 ينظر: مقيدش عبد الكريم: **مذكرة في أحكام التجويد** (برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق)، مكتبة إقرأ، قسنطينة الجزائر، ط1، 2008، ص12.

14 العسس، عبد الفتاح الشافعي: **هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري**، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، ط2، دت، د.ت، ص78.

15 فريال زكريا العبد: **الميزان في أحكام تجويد القرآن** ، دار الإيمان، القاهرة، دط، دت، ص69.

16 صفوت: فتح رب البرية، ص 3.

17 ينظر: العسس: هداية القاري، ص79. والحمد: الدراسات الصوتية، ص199، 204.

18 ينظر: العسس: هداية القاري، ص79. الحمد: الدراسات الصوتية، ص199، 257. صفوت: فتح رب البرية، ص44.

19 العسس: هداية القاري، ص78.

20 ابن بَلْبَان، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق الحنبلي: **بغية المستفيد في علم التجويد**، اعتناء: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية للطباعة، لبنان، ط1، 1422 هـ ،2001م، ص138.

21 الجرمي، إبراهيم محمد: **معجم علوم القرآن** (علوم القرآن، التفسير، التجويد، القراءات)، دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ، 2001م، ص177. وتفصيله: الحمد: الدراسات الصوتية، ص280 إلى 284.

22 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص177.

23 نفسه، ص281.

24 نفسه، ص201.

25 نفسه.

26 ابن الجزري: النشر، ص 204.

27 حركات مصطفى: **الصوتيات والفونولوجيا**، المكتبة العصرية صيدا، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م، ص54.

28 ينظر: جبر علاء محمد: **المدارس الصوتية عند العرب النَّشأة والتَّطور**، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م ، ص118، 119.

29 ينظر:

- ابن الجزري: **التمهيد في علم التجويد**، تح: د.علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، 1405 هـ، 1985م، ص 55.
- والجوسي، محمد مكي نصر، **نهاية القول المفيد في علم التجويد**، راجعه الشيخ طه عبد الرؤوف سعيد. مكتبة الصفا ط1، 1420هـ، 1999م، ص140.

30 العسس: هداية القاري، ص232.

31 الجوسي: نهاية القول ص140، والداني: التحديد ص101.

32 ينظر:

- الداني، عثمان بن سعيد، **التحديد في الإتقان والتجويد**، تح: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد ، ط1، 1407هـ، 1988م، ص101.
- و الشمسان، أبو أوس إبراهيم: **الإدغام (مفهومه وأنواعه وأحكامه)**، مجلة الإمام، العدد 25، المحرم 1420، ص8.
- والعسس: هداية القاري، ص232.

33 ينظر: جبر: المدارس الصوتية، ص 129. والعسس: هداية القاري ص254. الحمد: الدراسات الصوتية، ص354، 355.

34 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص19.

35 سليمان بن محمد الجمزوري: **تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن**، تعليق: الشيخ علي محمد، دط، دت، ص4.

36 القرطبي، عبد الوهاب بن محمد: **الموضح في التجويد**، تح: غانم قدور الحمد، دار عمار ط1، 1421هـ، 2000م، ص 157.

37 ينظر: الداني: التحديد ص117. مقيدش: **مذكرة في أحكام التجويد**، ص37. جبر: المدارس الصوتية، ص131.

38 ينظر: ابن الجزري: النَّشر، ج2، ص90. والجرمي: معجم علوم القرآن، ص96. وجبر: المدارس الصوتية، ص131. وعبد الفتاح: هداية القاري، ص103.

39 مقيدش، مذكرة في أحكام التجويد، ص40.

40 نفسه، ص41.

41 يُنظر: الصيغ: **المصطلح الصوتي** ص279.

42 يُنظر:

- سهل ليلى: **تجليات ظاهرة التخالف الصوتي في اللغة العربية** مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية . جامعة محمد خيضر، بسكرة ، العدد الرابع، جانفي 2009.
- برجشتسراسر: **التطور النحوي للغة العربية**، أخرجه: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414 هـ، 1994م، ص33، 35.

43 ينظر: عمر أحمد مختار، **دراسة الصوت اللغوي**، عالم الكتب، القاهرة، 1997م، 1418هـ، ص384.

44 سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: **الكتاب**، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ، 1988م، ج4، ص239.

45 العكبري، عبد الله بن الحسين: **اللباب في علل البناء والإعراب**، تح: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1416هـ، 1995م، ج2، ص316، 317.

46 ابن الجزري: التمهيد ص55.

47 القرطبي: الموضح، ص157.

48 نفسه.

49 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص48.

50 الجرمي: معجم علوم القرآن، ص49.

51 الحفيان، أحمد محمود عبد السميع: **الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم** (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م، ص39،41. والعسس: هداية القاري، ص200.

52 القرطبي: الموضح ص 153.

53 نفسه، ص 156.

54 الجزري: التمهيد، ص56.

55 والاختلاس أن تأتي بثلثي الصائت، بحيث يكون المنطوق منه أكثر من المحذوف. يُنظر: الجرمي، المعجم ص 15.

56 الداني: التحديد ص 100.

ببليوغرافيا المقال :

الكتب المراجع:

1. ابن الجزري: التمهيد في علم التجويد، تحقيق: د.علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، ط1، 1405هـ، 1985م.
2. ابن الجزري، شمس الدين: النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، دت، د.ط.
3. ابن بَلْبَان، محمّد بن بدر الدين بن عبد الحق الحنبلي: بغية المستفيد في علم التجويد، اعتناء: رمزي سعد الدين دمشقية، دار البشائر الإسلامية للطباعة، لبنان، ط1، 1422هـ – 2001م.
4. أبو الوفا، علي الله بن علي: القول السديد في علم التجويد، دار الوفاء، المنصورة، ط3، 1424هـ، 2003م.
5. برجشتسراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه: رمضان عبد التَّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ، 1994م.
6. جبر، علاء محمد: المدارس الصوتية عند العرب النَّشأة والتَّطور، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1427هـ، 2006م.
7. الجرمي، إبراهيم محمد: معجم علوم القرآن (علوم القرآن، التفسير، التجويد، القراءات). دار القلم، دمشق، ط1، 1422هـ.
8. الجمزوري: سليمان بن محمد: تحفة الأطفال والغلمان في تجويد القرآن، تعليق: الشيخ علي محمد، دط، دت .
9. الجوسي، محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم التجويد، راجعه الشيخ طه عبد الرؤوف سعيد. مكتبة الصفا ط1، 1420 هـ، 1999م.
10. حاجي خليفة: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد 1941م.
11. الحاج صالح، عبد الرحمن: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر 2007، ج2.
12. الحاج صالح، عبد الرحمن: مدخل إلى علم اللسان الحديث الباب الثاني في المذاهب والنظريات اللسانية الحديثة (النزعة البنوية ومذاهبها)، مجلة اللسانيات، العدد 7، 1997.
13. حركات، مصطفى: الصوتيات والفونولوجيا، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1418هـ، 1998م.
14. الحفيان، أحمد محمود عبد السميع: الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ – 2000م.
15. الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط2، 1428هـ،2007م.

16. الداني، عثمان بن سعيد، التحديد في الإتقان والتجويد: تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، ط1407،1هـ، 1988م.
17. دبة طيب: مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستيمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، دت، د.ط.
18. سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط، 1408 هـ – 1988م.
19. صفوت محمود سالم: فتح رب البرية شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، دار نور المكتبات، المملكة العربية السعودية، ط2، 1424 هـ – 2003م.
20. الصيغ، عبد العزيز، المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر دمشق ، 1998
21. العسس، عبد الفتاح الشافعي: هداية القارئ إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنوّرة، ط2، دت.
22. العكبري، عبد الله بن الحسين: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق ، ط1، 1416هـ 1995م.
23. عمر، أحمد مختار: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1997 م . 1418 هـ.
24. فريال زكريا العبد: الميزان في أحكام تجويد القرآن ، دار الإيمان، القاهرة، دط، دت.
25. القرطبي، عبد الوهاب بن محمد: الموضح في التجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، دار عمار ط1، 1421هـ، 2000م.
26. محمود بن علي بسّة المصري: العميد في علم التجويد، تحقيق: محمد الصادق قمحاوى، دار العقيدة – الإسكندرية، ط1، 1425 هـ – 2004م.
27. مقيدش عبد الكريم: مذكرة في أحكام التجويد (برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق)، مكتبة إقرأ، الجزائر، ط1، 2008.

المقالات :

1. سهل ليلى: تجليات ظاهرة التخالف الصوتي . في اللغة العربية . مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، جانفي 2009.
2. شمسان، أبو أوس إبراهيم: الإدغام . مفهومه وأنواعه وأحكامه . مجلة الإمام، العدد 25 ، المحرم 1420.

البرامج المشاهدة :

د. أيمن سويد: برنامج اتقان التلاوة، قناة إقرأ، موقع اليوتيوب: ((https://www.youtube.com/watch?v=F8VKj2af7Zk)).